المحاضرة الثانية: أدوات التحليل المالي

أدوات التحليل المالي هي مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة ونقاط القوة والضعف في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم.

وفي هذا السياق يتم الاعتماد على:

- الكشوف المالية،
- التحليل الأفقي والعمودي،
- التحليل باستخدام المؤشرات المالية

أولا- الكشوفات المالية:

الكشوفات المالية هي قوائم مالية جرى إعدادها بصيغة معينة وفق قواعد وأسس مالية ومحاسبية متعارف عليها، تكشف عن أداء المؤسسة التاريخي واتخاذه أساسا للأداء في المستقبل.

ومن خلال هذه القوائم يمكن التعرف على سلامة الأنشطة والوظائف الرئيسة في المؤسسة كالتمويل والاستثمار (التشغيل)

حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية[1].

تعرض الكشوف المالية بصفة وفية (fidèle) الوضعية المالية للكيان أو المؤسسة وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، وتوفر في نفس الوقت معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

تتضمن هذه الكشوف المالية ما يلي:

- الميزانية،

[1] انظر المواد من 25 إلى 30 من القانون 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر في 25 نوفمبر 2007

- حساب النتائج،
- جدول سيولة الخزينة،
- جدول تغير الأموال الخاصة،
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج

1-الميزانية:

تحتوي على عمودين، الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط). وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

2 حساب النتائج:

ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة. ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء

3-جدول سيولة الخزينة:

يمكن إعداده باستعمال الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، ويتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر السابقة الخاصة بالميزانية وحسابات النتائج.

يهدف إلى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال السيولة.

4-جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل تحليلا للحركات التي أثيرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال لسنة المالية.

ثانيا- التحليل الأفقي والعمودي:

1-التحليل الأفقي:

يسمى التحليل الأفقي أو التاريخي أو التحليل المالي الديناميكي.

يرتكز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على القوائم المالية عبر الزمن. ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى.

فالتحليل المالي الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات النقدية المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة وبجدول حسابات النتائج.

يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة أخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهذا يتطلب بطبيعة الحال توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات.

إذن فالتحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

كما يمكن أن نسمي هذه الطريقة بالتحليل التاريخي لأنه يعنى تحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة مع الزمن، فإذا كانت الأرباح تزداد مع الزمن فهذا مؤشر جيد والعكس صحيح

2-التحليل العمودي:

يسمى **بالتحليل العمودي المطلق** أو **التحليل المالي الساكن** أو **التحليل الرأسي**، ويرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة، يمكن من خلالها الحكم على التوازن والوضعية المالية للمؤسسة.

كما يطلق على هذا النوع من التحليل: التوزيع النسب لعناصر القوائم المالية.

فيهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة، تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية.

فعلى سبيل المثال، يمكن قياس نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم أو نسبة الموجودات إلى إجمالي الأصول الجارية ...

وبهذه الكيفية يتم احتساب نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية أو إلى القسم من الميزانية الذي ينتمي إليه.

فالتحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية وهو ما يساعد الإدارة في فهم وقراءة مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة، إذ أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى ومحتوى تلك القوائم.

ثالثا- التحليل باستخدام المؤشرات المالية

ويعتبر من أهم أدوات التحليل المالي الأكثر شيوعا، حتى أن البعض يكاد يعتبرها هي التحليل المالي والذي هو في الحقيقة أعم وأشمل من ذلك.

ويهتم هذا التحليل بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية، سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أو قيما مشتقة من أكثر من قائمة مالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تغيرات الخزينة.

ومن مميزات هذا التحليل سهولة استخدام النسب المالية وإمكانية استعمالها في المقارنة من سنة إلى أخرى أو بين مؤسسة وأخرى وكشف المعلومات التي لا تفصح عنها بصورة مباشرة القوائم المالية الختامية.

وتوجد مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية وذلك حسب الغرض المستهدف، ومن هذه النسب نجد:

1-نسب التمويل: وهي تقيس عادة قدرة المؤسسة على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل وكذلك نسبة اعتماد المؤسسة على المديونية في تمويل احتياجاتها وذلك من بتحليل الهيكل المالي من خلال نسب الرافعة المالية أو المديونية.

ومن هذه النسب نجد: نسب التمويل الدائم أو التمويل الخاص، نسبة التمويل الأجنبي، نسبة الاستدانة المالية ونسبة الاستقلالية المالية

2-نسب السيولة: وهي تقيس قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.

ومن هذه النسب نجد: نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة المختصرة، نسبة السيولة الجاهزة

3-نسب النشاط: وهي تقيس قدرة وكفاءة إدارة المؤسسة على تشغيل وإدارة أصولها لتوليد الإيراد والموازنة بين آجال الإنتاج واستحقاقات الزبائن والالتزامات تجاه الموردين.

ومن هذه النسب نجد: عدد ومعدل دوران البضائع والمواد واللوازم والمنتجات التامة، مدة وعدد التحصيلات من الزبائن، مدة التسديد وعدد دوران الموردين

4-نسب الربحية: وهي بشكل عام تقيس ربحية المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المبيعات، حجم الأصول، استثمارات المالكين أو حقوق الملكية.

ومن هذه النسب نجد: هامش الربح الإجمالي، هامش صافي الربح، العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

ومما ينتبه له هنا، أن النسب المالية المجردة لا قيمة لها دون تفسير أو معنى حسابها، ما يعني أن أي نسبة يتم استخراجها يجب أن يحدد لها معنى واضح يستهدف من ورائه قراءة أو تحديد نقطة قصور أو قوة لدى المؤسسة.

فيمكن مثلا استخدام مؤشرات للمؤسسات الناجحة في القطاع الذي تعمل به المؤسسة عن ذات الفترة للحكم على النسبة المماثلة لهذه المؤسسة، أو استخدام تلك النسبة لذات المؤسسة عن فترات سابقة لمتابعة التطور سلبا أو إيجابا.

كما يتم دراسة ومقارنة هذه النسب بالأهداف المحددة مسبقا قبل بداية السنة المالية للمؤسسة.

ومن المهم جدا معرفة أن القوائم المالية لا تحتوي كل المعلومات، فهي –أي القوائم المالية– تحتوي على أرقام هامة جدا، ولكن نحتاج إلى تحليلها في ضوء متغيرات كثيرة مثل تقلبات السوق، دخول منافسين جدد ...الخ.

كما أن الاهتمام بنسبة مالية دون أخرى يخضع للأهداف المرجوة من التعاملات المالية، فإذا كانت مؤسسة بنكية تريد أن تقرض مؤسسة اقتصادية أخرى فإنها تهتم أكثر بنسب السيولة والتمويل، وإذا كان الغرض هو شراء أسهم فإن الاهتمام سينصب أكثر على نسب الربحية مثلا ...الخ.